

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

المراحة : أن بيعه بربح .

قوله والمراجحة : أن بيعه بربح فيقول : رأس مالي فيه مائة بعتكه بها وربح عشر أو على أن أربح في كل عشرة درهما .

المسألة الأولى - وهو قوله : بعتكه بها وربح عشرة - لا يكره قوله واحدا .

والمسألة الثانية - وهي قوله : على أن أربح في كل عشرة درهما - مركروحة نص عليه في رواية الجماعة وهو من المفردات .

نقل الأثرم : أنه كره بيع ده يازده وهو هذا .

ونقل أبو الصقر : وهو الربا واقتصر عليه أبو بكر في زاد المسافر .

ونقل أحمد بن هاشم : كأنه دراهم بدراهم لا يصح .

وقيل : لا يكره وذكره ورایة في الحاوي و الفائق وجزم به في الرعاية الصغرى وقدمه في الرعاية الكبرى و الحاوي الصغير .

وحيث قلنا : إنه ليس بربا فالبيع صحيح بلا نزاع .

قوله والمواضعه : أن يقول : بعتك بها ووضيعة درهم من كل عشرة فيلزم المشتري تسعون درهما .

وهذا الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيرها .

وقيل : يلزم تسعون درهما وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من درهم كما لو قال : ووضافية درهم لكل عشرة أو عن كل عشرة اختاره القاضي ذكره في التلخيص وصححه في الرعاية الكبرى قال الشارح : وهذا علط .

وقيل : يلزم تسعون درهما وتسعه أعشار درهم وحكاه الأرجي ورایة قال في الرعاية : وهو سهو وهو كما قال . فائدتان .

إحداهما : متى بان الثمن أقل : حط الزيادة ويطح في المراحة قسطها وينقصه في الموضعه ولا خيار لفها على الصحيح من المذهب نص عليه .

قال في الفروع : اختاره الأكثر وعنه بلى .

الثانية : حكم بيع الموضعه - في الكراهة وعدمهها والصحة وعددها - حكم بيع المراحة على ما تقدم

